الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدايمي
دائرة مدنين

تونس في 31 جويلية 2018

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي الى السيد وزير المالية

الموضوع: بخصوص مشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة المستشار الجبائي

السيد الوزير،
تحية طيبة وبعد،

بالنظر للصعوبات الكبرى التي تمر بها مهنة المستشار الجبائي، وللخسائر التي تتكبدها الخزينة العامة والتي تقدر بمئات ملايين الدينارات سنويا جرّاء تدخّل السماسرة وغير ذوي الاختصاص في الملفات الجبائية، هناك ضرورة عاجلة لإصدار قانون ينظّم مهنة المستشارين الجبائيين ويؤهلها للقيام بدور أكثر أهمية في الاقتصاد الوطني،
وحيث أنّ الإطار التشريعي المنظّم للمهنة والمتمثّل في القانون عدد 34 لسنة 1960 أصبح إطارا متخلّفا وعاجزا على التفاعل مع التطورات المتسارعة في القطاع والتحدّيات الجديدة،
وحيث أن هناك مشروع قانون جاهز منذ سنوات وإستكمل كل مراحل الإعداد منذ إنعقاد جلسة عمل وزارية بخصوصه بتاريخ 24 جوان 2013،
وحيث يحتج ممثلو المهنة على ما يعتبرونه تعطيلا مقصودا لعرض مشروع القانون المذكور على مجلس نواب الشعب لإعتماده قبل نهاية عهدة هذا المجلس،
ويحمّلون المسؤولية في التعطيل المقصود للقانون للسيد فيصل دربال المستشار لدى رئيس الحكومة الذي تم تكليفه بالملف رغم أنه في وضعية تضارب مصالح بإعتباره خبيرا محاسبا.
وحيث يعتبر أهل المهنة أنهم يتعرّضون لمظلمة حقيقية ولتجاوزات كبرى حالت دون انتصاب الآلاف من حاملي الشهادات العليا في الجباية لحسابهم الخاص،
نطلب منكم مدّ مجلس نواب الشعب الموقّر بكامل المعطيات حول مدى تقدم إعداد مشروع القانون المنظّم وموعد تقديمه لمجلس نواب الشعب،
وماهي الإجراءات التي تنوون إتخاذها لحماية مهنة المستشارين الجبائيين ولضمان حماية مصالح الدولة عبر محاربة كل اشكال السمسرة في الملفات الجبائية ؟

مع الشكر

العنوان: 6 نهج ابو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237401 الجوال: 29989980
البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية

وزارة المالية

الديوان

835

2018 أكتوبر 19

من وزير المالية

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضـــوع: حول السؤال الكتابي الموجه الى السيد وزير المالية من قبل السيد عماد الدايمي عضو بمجلس نواب الشعب.

المرجـــع: مكتوبكم عدد 1555 بتاريخ 08 أوت 2018.

***

وبعد، فقد أحلتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا موّجها من السيّد عماد الدائمي، عضو مجلس نواب الشعب، وجوابا على السؤال المذكور، يشرّفني إفادتكم بما يلي:

- أعدّت مصالح وزارة المالية مشروع قانون أساسي ينظّم مهنة المستشار الجبائي وذلك بالتنسيق مع مختلف المهنيين والأطراف المعنية وكذلك مصالح مستشار القانون والتشريع برئاسة الحكومة وقد تمّت إحالة مشروع القانون إلى مصالح رئاسة الحكومة.

- تلقّت الحكومة العديد من العرائض من قبل المهن الّتي لها علاقة بالاستشارة الجبائية على غرار المحامين والخبراء المحاسبين والمحاسبين وقد تضمّنت تلك العرائض ملاحظات ومقترحات بخصوص مشروع القانون تتم حاليا دراستها على أن يتم على ضوئها تعديل النسخة الحالية من مشروع القانون إن اقتضى الأمر ذلك.

- ومن المنتظر أن يتم بعد التعمق في الإشكاليات المطروحة عرض مشروع القانون على مجلس الوزراء.

والسلام

وزير المالية

محمد رضا الشلغوم

1072